|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **مركز تموز للدراسات والتكوين على المواطنية** |  | **الجامعة اللبنانية****كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية** |

ورشة تفكير ونقاش

اشكالية كتابة تاريخ موحد للبنان

مداخلة

العميد البروفسور كميل حبيب

كتابة تاريخ موحّد: العوائق والحلول

22-23 تموز 2022

Camille\_habib@hotmail.com

  **مقدمة**

أثبتت التجارب بشكل قاطع أنه ليس بالأمر السهل كتابة تاريخ موحّد للبنان، يتلقنه التلامذة ويحلل محطاته طلاب الجامعات والنخبة المثقفة على حدّ سواء. ولقد اعتاد اللبنانيون، ومنذ بداية حروبهم الأهلية، الى توزيع الاتهامات عن أي حادث الى ما وراء الحدود، وما في ذلك من تعمّد لتجهيل الفاعل الحقيقي والابتعاد عن الحقيقة. وهذا الأمر لخطير جداً، لأن الخوف من الحقيقة يدفع الانسان الذي اختزل نفسه في معتقل مذهبي معين الى اختلاق الاساطير وتوهم بطولات لم تحصل. وفي المقلب الآخر، فإن كتابة تاريخ موحد للبنان لمسألة ملحّة، اذ انها تساهم في تشكيل ذاكرة اللبنانيين الجماعية. فلا ضير في تجميع وجهات نظر متباينة ومتناقضة، لأن المطلوب هو استخلاص العبر والدروس مما سبق، حتى لا تتكرر المأساة، والتي لا تتكرر الا عند الأمم الغبية.

لقد توقف التاريخ عند اللبنانيين يوم جلاء القوات الفرنسية عن بلدهم عام 1946. بعد ذلك تمّ وضع برامج تعليم جديدة للبنان المستقل امتازت بمضامين متقاربة ولكن بأساليب متفاوتة. وفي عام 1968 تمّ تجديد المناهج من دون ان نلحظ اي تطوّر منهجي واضح. وهذا ما دفع "وثيقة الوفاق الوطني" (1989) الى اقرار بند اصلاحي يقول: "بإعادة النظر في المناهج التربوية وتطويرها بما يعزز الانتماء والانصهار الوطنيين، والانفتاح الروحي والثقافي، وتوحيد مادتي التاريخ والتربية المدنية". الى ان هذه الدعوة لم تلق آذاناً صاغية عند اصحاب الشأن، وعلى المستويين الرسمي والثقافي؛ إذ انه في العام 1997 تمّ وضع مناهج جديدة للتعليم، وطبعاً باستثناء مادة التاريخ. بعد ذلك، اصبح تبنّي مشروع توحيد كتاب التاريخ معزوفة ممجوجة عند كل الحكومات المتعاقبة. لكن محاولات اللجان التربوية ذات الصلة باءت كلها بالفشل.

إن كتابة تاريخ موحّد للبنان لمسألة هامة وخطيرة وضرورية، وذلك للأسباب التالية:

1. ان عدم وجود كتاب تاريخ موحّد هو بمثابة "حرب على الذاكرة اللبنانية الجماعية"؛ هو تعزيز النسيان، وتنمية الخوف من الماضي والآخر.
2. التاريخ، كعلم دراسة الماضي، لا يقدّم وقائع تاريخية لا تقبل الشكّ، بل أساس وظيفته هي التعاطي مع الاحداث التاريخية بروح نقديّة تنمّي عند التلميذ والطالب كيفية حماية الوطن من تكرار التجارب المأساوية.
3. لأن التاريخ اصبح مادة تعبئة ايديولوجية، ومجالاً للأنغلاق، وتضخيم الخصوصيات التي تحولت في لبنان الى جزر ثقافية منفصلة بعضها عن بعض.
4. ان التعليم غير المنضبط لمادة التاريخ، خصوصاً في المدارس الخاصة، ادّى الى سوء استعمال الحقائق التاريخية، اذ بات وسيلة لبناء ولاءات سياسية لا تعترف بوطن يقوم على الشراكة. وها نحن نلحظ ان كل المكونات الطائفية ترفع الشعار ذاته في مواجهة بعضها البعض: "لا يمكنك ان تشاركني وتحكمني في آن معاً".
5. كل هذا يعني ان كتابة تاريخ موحّد هو حاجة وطنية لتنشئة جيل لبناني منفتح، يتمتع بحس وطني، ويرفض الافكار المعلبة والميثولوجيات غير العلمية.
6. إن عدم كتابة تاريخ مدرسي موحّد يعني ترك الهوة تتسّع بين الناشئة وتاريخهم؛ ليس التاريخ القديم وحسب، بل التاريخ المعاصر ايضاً.

**في صعوبات كتابة التاريخ الموحّد**

إن الصعوبات التي تعيق كتابة تاريخ موحّد للبنان لعديدة تعداد المؤرخين والمحطات التاريخية. واسهل المنطلقات تكمن في تبيان اسباب فشل اللجان التربوية المتعاقبة التي انيط بها مهمة وضع الكتاب العتيد. اما الصعوبات فنوردها على النحو التالي:

1. الصعوبة الأولى تكمن في ان اللبنانيين يعبرون عن ذواتهم بطرق بدائية يغلب عليها الذاتي على الموضوعي. المشكلة في اللجان التربوية هي في ان اعضاءها يختارون على اساس انتماءهم المذهبي، مما يعيق اتفاقهم كممثلي لطوائفهم على رواية واحدة لما حدث، وبشكل لا ينتقص من انجازات وبطولات وابطال اي من المكونات الطائفية. اضافة الى ذلك، لا بدّ من الاشارة الى ان تدخل الوصاية السورية اجبر الوزير السابق عبد الرحيم مراد على تعليق اصدار كتاب التاريخ المدرسي الموحّد بسبب الخلاف على بعض العبارات الواردة فيه على ذمة الراوي.

وفي عام 2010 تمكّنت اللجنة التربوية التي انشأتها حكومة الرئيس سعد الحريري من وضع كتاب التاريخ المدرسي الذي أرّخ الاحداث اللبنانية منذ الحرب العالمية الاولى وحتى اتفاق الدوحة عام 2008. غير ان الخلافات التي عصفت بحكومة الرئيس نجيب ميقاتي حول بعض المحطات التاريخية اعاق مجدداً اصدار كتاب التاريخ المدرسي الموحد. فعلى سبيل المثال لا الحصر، طالب الوزير محمد فنيش اضافة شخصيات شيعية الى منهج التاريخ، رافضاً ذكر "ثورة الارز". من جهتها، اعترضت الكتائب على تغييب المقاومة اللبنانية ذات الغالبية المسيحية التي قاومت الوجود العسكري الفلسطيني والجيش السوري.

كل هذا يثبت ان ازمة كتاب التاريخ المدرسي الموحّد المستمرّة منذ 2001 هي مسألة سياسية بإمتياز. فأي "خلاف نظري او ايديولوجي حول كلمة، او صورة، او حدث تاريخي، او تأويل، او تفسير، يعرض المقرر برمته الى الالغاء، او تجميد طباعة الكتاب او سحبه من المدارس وحذف ساعات التاريخ من الجدول الاسبوعي باعتبارها مادة خلافية".

1. الصعوبة الثانية التي تعيق كتابة تاريخ مدرسي موحّد مرتبطة بتغليب اللبنانيين انتماءاتهم المذهبية على ولائهم الوطني. ولقد ظهر ذلك جليّاً في خلافهم حول رموزهم التاريخية والاباء المؤسيسين للجمهورية اللبنانية. ففي ندوة حول كتاب د. مروان ابي فاضل، "تاريخ لبنان القديم..."، حدّد د.انطوان ضومط اسباب الفشل في اعداد كتاب تاريخ مدرسي موحد على النحو التالي: "نحن في لبنان ننتمي الى طوائف ومذاهب وعائلات وعشائر.... ونخضع لمؤثرات محيطنا الاجتماعي والذهني والعاطفي والسياسي والاقليمي، ما يشوش رؤية بعض المؤرخين الى الماضي. فيتم اعادة تركيبه كما يشتهي بعضهم لا كما يفترض ان يكون. فتسقط مصادر عمداً، وتجتزأ بعض الروايات وتهمل روايات اخرى، ويسلط الضوء على نواحٍ ويمر على بعضها الآخر هامشياً، فتصبح الحقيقة، ويصبح التاريخ مشوشاً". وفي نفس السياق كتب د. انطوان القسيس يقول: "ان الذاكرة التاريخية لم تشكّل يوماً، عند اللبنانيين، وحدة مجتمعية، لا بل نظروا اليها من منظار انتماءهم الطائفي والمذهبي والجغرافي والايديولوجي. فالمفهوم الوطني وبناء الدولة وجهة نظر لدى اللبنانيين. كل يغني على ليلاه ويبشر بايديولوجيته على انها المعرفة التاريخية الوحيدة: المنزَلة والمنزًلة من العالم الآلهي".

والأمثلة على ذلك عديدة. فبينما يعتبر بعض المؤرخين الأمير فخر الدين المعني الثاني بطلاً لبنانيّاً، ينظر اليه البعض الآخر على كونه اقطاعي سافر الى توسكانة للإستعانة بالغرب المسيحي ضد السلطنة العثمانية. وفي نفس السياق ينظر البعض الى الأمير بشير الشهابي الثاني على كونه عمل المستحيل للحفاظ على استقلال امارته، يراه الآخرون المؤسس "لثقافة القناصل"، بحيث انه كان يتودد الى والي عكا حيناً والى والي الشام احياناً بحسب موازين القوى الاقليمية. كما ان هناك اختلاف في النظرة الى الاصل الفينيقي الذي أسس للكيان المسيحي، بينما يجاهر البعض الآخر بان لا وجود للبنان خارج الانتماء العربي.

1. الصعوبة الثالثة في عدم التوصّل الى اتفاق بشان كتابة تاريخ مدرسي موحد فتعود الى تغييب او غياب الانتماء الوطني عند اللبنانيين، بما في ذلك التغييب المتعمد لحقوق الفرد في الدستور اللبناني، والذي حوّل المكونات الاجتماعية الى معتقلات مذهبية، تحكمهم ثقافة الغاء الاخر. فحتى اليوم، وعلى الرغم من كل المآسي والتجارب المؤلمة، ما زلنا نتعاطى مع بعضنا البعض بلغة الغالب والمغلوب.

وهذا ما ارخى ولسوف يظل يرخي بظلاله على أية تجربة تتناول اعداد كتاب تاريخ مدرسي موحد. والاشكالية هنا تكمن في ان اللجان التربوية التي تشكّلت منذ العام 1989 وحتى اليوم كانت، اضافة الى الانقسامات المذهبية، كان اعضاؤها يتماهون مع السلطة السياسية القائمة، وتدرجاً من المارونية السياسية، الى السنية السياسية، والى الشيعية السياسية. وهذا ما أثّر سلباً، وبطريقة مباشرة على كتابة التاريخ الموحّد الحاضر في اعماق الهوية الطائفية. والأسوأ من كل ذلك، ان السلطة السياسية واعضاء المنظومة الحاكمة غير متحمسين، لا ماضياً ولا حاضراً، لوضع قراءة تاريخية موحّدة للبنان، لأنهم يتغذون على الانقسامات الطائفية والتناقضات المذهبية الحامية لمكاسبهم ومكاسب عائلاتهم وازلامهم. ومن نتائج كل ذلك ان كل مرحلة تاريخية اضحت موضع تجاذب بين فريقين او اكثر ولكل منهم روايته التاريخية. الأمثلة على ذلك عديدة نوفرها على شكل اسئلة مختارة بحسب اهمية الحقبة التاريخية:

1. من المسؤول عن ثورة 1958، الرئيس كميل شمعون الذي انحاز الى المعسكر الغربي، ام المد الناصري الذي اراد ضم لبنان الى الجمهورية العربية المتحدة؟
2. هل بوسطة عين الرمانة مسؤولة عن بدء شرارة الحرب الأهلية، ام الكفاح المسلح الفلسطيني الذي عسكر المجتمع اللبناني؟
3. هل الرائد سعد حداد عميل اسرائيلي، ام المنقذ لأبناء الشريط الحدودي من سطوة المجموعات الفلسطينية المسلّحة؟
4. هل الشيخ بشير الجميّل الرئيس الشهيد، او قائد الميليشيا المسؤول عن مجزرتي اهدن والصفرا؟
5. هل اندلعت حرب المخيمات بقرار مستقل لحركة امل ام بطلب سوري؟
6. هل حزب الله فصيل مقاوم ام ميليشيا مسلّحة؟
7. هل اتفاق الطائف مسؤول عن انتاج المنظومة الفاسدة التي عاثت في الدولة فساداً، ام ان عدم تطبيق مندرجاته اوصلنا الى ما نحن عليه من انهيار للدولة وتجويع وقلق على المصير؟
8. الصعوبة الرابعة في عدم اعداد كتاب مدرسي موحد للبنان تنبع من فشلنا في بناء الدولة الحديثة. فبناء الدولة العادلة والقادرة لا يزال وجهة نظر عند اللبنانيين الذين ينظرون الى النهج التوافقي كعامل استقرار. لكن عندما انسحب هذا النهج على الفلسفة التربوية، تم تغييب القراءة الهادئة والعلمية للمنهج التربوي. كما تم ابعاد المؤرخين المحاسبين، مما فتح الباب امام الاحزاب الدينية الى وضع كتب تاريخ لمدارسها الخاصة، وجرى فرضها على ناشئة اريد لها ان تتقوقع على ذاتها. وعليه، لم يعد التلميذ ينظر الى كتاب التاريخ كمادة علمية، بل كقصة غاب عنها التحليل الموضوعي للأحداث، ولتحل مكانه ثقافة العصبوية التي تمنع عنه اي وجهة نظر اخرى.

أن مؤرخي الطوائف، وهم كثر، لا يحترمون الحد الادنى من شروط البحث الاكاديمي. وهكذا استمرت ازمة كتابة التاريخ الموحد لأن المسألة برمتها مسألة سياسية في غاية الخطورة, فأي حدث تاريخي لا يتناسب اي مجموعة طائفية عرّض ويعرّض المقرر برمته الى تعليق العمل به باعتباره مادة خلافية. وهذا ما حصل فعلاً في عامي 2001-2002 حين صدر قرار وزاري بالتوقف عن تعليم مادة التاريخ في مدارس الجمهورية اللبنانية حتى اشعار آخر.

**في الحلول المقترحة لأزمة كتاب التاريخ**

إن الحلول لمعضلة كتاب التاريخ الموحّد ليس بالأمر المستعصي متى تمكّنت المجموعات الطائفية من القفز فوق تراثها المر، وقبلت الاحداث المسؤولة عنها بتجلياتها العلمية الرصينة. فربما المؤرخ كمال الصليبي كان محقاً في كتابه: "بيت بمنازل كثيرة: الكيان اللبناني بين التصور والواقع"، مطالباً بإعادة النظر في الاساطير التاريخية التي تبنتها الفئات المتنازعة. وفي كتابه "تاريخ لبنان الحديث"، قدّم حلاً لواقع تاريخنا المأزوم بقوله: "وقد حاولت في معالجتي موضوع الكتاب ان أروي واقع التاريخ دون تبرير او ادانة. كما اني حاولت ان لا استخلص من الاحداث عبرة ...... خدمة للحقيقة". فلبنان لم يعد يحتمل عبء الانقسامات، بل ان انماء حس الوحدة الوطنية والمحافظة عليه من جهة اخرى، يتطلبان التمييز بين التصور والواقع، ومن ثم الاستناد الى ما هو حقيقي في التجربة المشتركة لكافة الفرقاء.

ليس من سابع المستحيلات تدبيج القواسم المشتركة بين كافة المجموعات الطائفية التي ساهمت في ولادة الجمهورية اللبنانية. من هذه القواسم المشتركة نذكر:

1. ان كل المجموعات تعتقد ان لبنان هو الملجأ التاريخي للذين يقدرون الحرية، ويهربون من الاضطهاد. لقد اختبر الموارنة الاضطهاد على يد البزنطنيين، والشيعة على يد العثمانيين، والدروز والارثوذكس على يد المسلمين الوهابيين، والسنة على يد الفرنسيين-- واصبحت كل هذه المجموعات تعتقد ان واحة لبنان هي "موطن الايمان".
2. ان الهوية الطائفية لدى كل الاحزاب الدينية تتقدّم على الهوية الوطنية. فمن الممكن ان نجد عدّة نماذج من القومية الطائفية. قد يكون الشخص، مثلا، مارونياً اولاً، ولبنانياً ثانياُ، او عربياً اولاً، ولبنانياّ ثانياً، ولكنك لا تجد لدى هذه الاحزاب انتماءً وطنياً اصيلاً.
3. ان كل المجموعات ذات مصالح متشابهة، سعت على مدى التاريخ، لبناء علاقات بالقوى الخارجية لحماية مصالحها، ومصالح انصارها. فالموارنة، مثلاً، رحبوا بالصليبيين في العام 1099 واقاموا اتحاداً مع روما في القرن الثاني عشر، وناشدوا حماية فرنسا عام 1860. وفي الوقت عينه، نشد الشيعة والدروز والارثوذكس والسنة الحماية من الفرس وبريطانيا وروسيا والامبروطورية العثمانية على التوالي.
4. ان المجموعات كلها تتكلّم اللغة العربية، وتلبس الملابس نفسها، وتستمع الى الموسيقى نفسها، وتأكل الطعام نفسه.
5. ان كل المجموعات تنافست لتقوية نفوذها ضمن نظام الحكم.
6. ان كل المجموعات تريد المحافظة على استقلال البلاد، وعلى وحدة وسلامة اراضيها. حتى المسلمين الذين يحدوهم تقليد وحدوي عادوا وفسروا معنى عروبتهم، بشكل يؤكّد ارتباطهم بلبنان المستقل. نعم، كلنا لبنانيون: اغنياء وفقراء، سكان مدن وسكان ريف، مسلمين ومسيحيين، وسكان الجبل وسكان الساحل-- كل منا له دوره في نمو وتطور البلد، وكلنا يشارك في طريقة العيش المشترك. ولقد عبّر احد علماء الاجتماع عن هذه الصيغة على الشكل التالي: "ان الوحدة اللبنانية كدالية العنب، زرعها الدروز، واعتنى بها الموارنة، وباركها السنة، والآن نحن جميهاً نأكل من ثمارها".

من ثمّ هناك اليوم بلد يطلق عليه اسم لبنان، واصبحت كل المجموعات فيه تعرف نفسها بانها لبنانية، بغض النظر عن الانتساب الديني الذي طبع البلد بطبيعته التعددية؛ تعترف بالخطر على وجوده، كما تعترف بكيانه السياسي. وبايجاز، ان بزوغ دولة لبنان اتت انعكاساً للتفكك الاجتماعي القلق، ضمن نظامه الطائفي.

بناء على ما تقدّم فيمكننا الآن اقتراح حلول عملية لأزمة كتابة التاريخ الموحّد على النحو التالي:

1. الدكتور مروان ابي فاضل يدعو الى ضرورة وضع مناهج جديدة لمادة التاريخ بمضمون حديث، ومنهجية تربوية متطورة، تغطي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والسياسية والعسكرية. وفي هذا السياق لا بأس من الربط بين المدرسة والجامعة لتطوير مستديم للمناهج، ولتحسين اداء الاساتذة، ولتصبح مادة التاريخ قادرة على نقل اخبار الماضي وفق اساليب حديثة، تنمي قدرات الطلاب وتتيح لهم امكانية النقد والتحليل.
2. على وزارة التربية الاستعانة بأفضل المؤرخين كي يضعوا الخطوط الأساسية لمنهج عصري، يتمثّل بتعريف المواطنين على اخبار اباءهم واجدادهم بعجرها وبجرها.
3. الدكتور الكسندر ابي يونس يطالب بذكر الوقائع كما هي حتى نتعلّم من اخطاء الماضي. فالسود والبيض في جنوب افريقيا، والالمان والفرنسيينن، توصلوا الى التفاهم والاتفاق بعدما ذكروا الحقائق كما هي. ولأن الجرح في لبنان لم يندمل، والاحداث المؤلمة لا تزال محفورة في الذاكرة، على اهل السياسة ان يواجهوا خطاياهم ولو مرة واحدة عسى ان تكون لهم مغفرة في كتاب التاريخ.
4. القاضي وسام القاضي يقول بأنه لا يمكن الغاء الاحداث التي مرّت على لبنان من ذاكرة التاريخ، ولا بدّ من تدوينها في صفحاته كما هي من دون زيادة او نقصان، دون توزيع الاتهامات جزافاً. ولطالما انه لا يمكننا الغاء اية مجموعة من المجموعات اللبنانية، فإن الوقت قد حان للكتابة تاريخ يجمع بين دفتيه كل وجهات النظر التناقضة منها والمتوافقة، لأن ذلك يساعد الطالب على تخطي "الخوف من الآخر".
5. علينا واجب تعليم التلميذ والطالب كيف يتعاطى مع الاحداث التاريخية بروح نقدية تنمي لديه حسن المواطنة، وكيفية حماية الوطن من مخاطر النزاعات المحلية والتدخلات الخارجية؛ وإن اية محاولة لإختزال التعليم والتلقين لأسباب سياسية مصيرها الفشل. فمعالجة آفات التعصب لا تكون فقط بسرد الاحداث، بل بتحليلها من خلال مقاربات علمية، وليترك للطالب بعدها تكوين قناعاته الذاتية، فيما بعد.
6. اخيراً، علينا العودة الى وصية المؤرخ مسعود ضاهر بإصراره على كتابة تاريخ لبنان بعيداً عن الادلجة التي شوهت الكتابة العلمية، لأنها غيبت الوثائق الاساسية او انتقت منها بغية تضخيم صورة الذات الطائفية التي شوهت صورة لبنان الوطن، واغفلت عمداً الدراسات الرصينة التي حذرت من مخاطر الصيغة الطائفية كركيزة للنظام السياسي في لبنان المستقل. وفي المقابل، تم اجتزاء الحقيقة عندما اعتبر البعض ان لبنان الكبير دولة مصطنعة اقامها الانتداب الفرنسي بناء على رغبة طائفة معينة، وتسهيلاً لتنفيذ المشروع الصهيوني في فلسطين.

**خاتمة**:

ختاماً، لا بد من طرح السؤال التالي: من المسؤول عن عدم وضع كتاب تاريخ مدرسي موحّد للبنان؟ الحقيقة، اننا جميعاً مسؤولون: سياسيين ورجال دين وقادة فكر ومؤرخين واعلاميين؛ ذلك لأن الجميع يتغذّى من الانقسامات والتناقضات ويرفض الاعتراف بالآخر وحضوره. لكن الوقت حان للإنتقال من صراع القبائل الطائفية الى حضن دولة المواطنة التي تعزز مكانة الفرد في الدستور، كما في الحياة العامة.

ولطالما نحن نعيش في ارض لا غالب فيها ولا مغلوب، فلا ضير في التعويل على المحطات التاريخية التي تجمع، ونترك لطلاب الجامعات التمحيص في الخطايا الموروثة على اساس ان لبنان هو بلد الانفتاح والتنوع وبلد الصراعات والتوافقات، وبلد الازمات والتسويات.

إننا مدعوون الى قراءة تاريخية لمساوىء الفكر الطائفي الذي هدد ويهدد وجود الوطن اللبناني، علّنا بذلك نفتح الباب امام جيل علماني، وطني، بامكانه رسم مصلحة لبنان العليا بجرأة وحكمة. ويمكننا الوصول الى ذلك اذا ابعدنا عن اللجان التربوية من يحاول كتابة التاريخ متسلحاً بمواقف وقناعات مسبقة لا تعير اهتماماً للوقائع الثابتة.

على الطوائف اللبنانية ان تعي ان مناعة كل منها الذاتية لا تسمح بوجود منتصر ومهزوم على ارض واحدة. فالتأريخ لأي انتصار لأي مكوّن، يبقى مرحليّاً في بلد الرمال المتحركة. وبالتالي، تاريخ لبنان لا يكتبه فقط المنتصر بل المهزوم ايضاً الذي لا يقبل بانتصار خصمه.

مئة عام مرّت على لبنان الكبير، فتعالوا نقرأ في كتاب التاريخ دور الافراد الذين كان لهم بصمات بيضاء في صنع عصر لبنان الذهبي، من شعراء وفنانين وكتاب وادباء وعسكريين. وإلا، سيبقى لبنان، ذلك الجمال المجنون، مجنوناً. فتعالوا نؤرّخ الفن والشعر والزجل والتعليم العالي ونضال المرأة اللبنانية والادارة العامة والتراث الشعبي والاغتراب اللبناني والحياة اليومية عند اللبنانيين.